من يُحاصر دور الهيئة الناظمة للاتصالات؟

هل الوزارة و«أوجيرو» جبهة واحدة؟

إياد ديراني

كان من المفترض أن يشكّل الإعلان عن إنشاء الهيئة الناظمة للاتصالات نقطة تحوُّل في هذا القطاع، ومنطلقاً لمرحلة جديدة سمتها تحرير القطاع وتعدّد الشركات. فالهيئات الناظمة تنشأ في الأساس، لتنظيم القطاع بين الشركات الخاصة بعد أن يكون قد فتح الباب أمامها، فتدفع عادة، باتجاه أسعار أقلّ وخدمات أكثر، ومنافسة أقوى تنعكس نمواً في عدد المستخدمين.

د.كمال شحادة

د.عبد المنعم يوسف

الواقع أنه بين إنشاء الهيئة الناظمة العام 2002 وتاريخ مباشرة أعمالها في 2007 حصل العكس تماماً. فالحكومة أعادت وضع يدها على شركتي الخليوي، ولا شركات جديدة، ولا سوق مفتوحة، بل تكوَّنت "حالة خاصة" لا مثيل لها، أقلّ ما يقال فيها أنّها "فضيحة" قانونية صارخة.

والأسوأ من كلّ ما سبق هو أنّ دور الهيئة حوصر وسط عدم جدّيّة أو قدرة الحكومة اللبنانية على تطبيق القانون الرقم 431، الذي لم يقضِ فقط بإنشاء الهيئة، بل تخطى ذلك إلى إطلاق "ليبان تليكوم" وإزالة المديريتين في وزارة الاتصالات وضمّهما إلى "ليبان تليكوم" وإنشاء المديرية العامة للاتصالات. وبحسب رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات **د.كمال شحادة**، فإنّه من غير الجائز بحسب القانون بقاء الوزارة ومؤسساتها خارج عملية تطبيق القانون الرقم 431. ويضيف: "لقد تمّ إنشاؤها لتحرير السوق وتنظيمها، لا لانتظار تنفيذ البنود العالقة من هذا القانون 431 نتيجة لغياب القرار السياسي. والوزارة ملزمة بتطبيق القانون. ويبهمني التذكير، أنّ الهيئة ليست تابعة للوزير أو للوزارة، ونحن لا نأخذ تعليمات من الوزير، فهي مستقلة والتعاطي معها يجب أن يمرّ من خلال القانون الرقم 431. وثمة أعمال ضمن صلاحياتنا تقوم بها المديرية العامة للاستثمار، خلافاً للقانون".

ومع أنّ "أوجيرو" تعرف جيداً أنها تخالف القانون، فهي تستمرّ بالمخالفة بحجة أنّ "الطارئ لا يستطيع أن يأخذ عمل السابق"، بحسب تصريح لرئيس مجلس الإدارة المدير العام لـ "أوجيرو" **د.عبد المنعم يوسف**. وفي توصيف "الطارئ" و"السابق" أسلوب مثير للاستغراب والاستهجان بالتعاطي مع أزمة يتعرّض لها قطاع اتصالات وطني. وهذا الأسلوب تجلّى بوضوح

شحادة: إقرأوا القانون 431
يوسف: "الطارئ" لا يأخذ عمل "السابق"

في كلام **د.يوسف** حين قال: "متمسّكون بعملنا بأظافرنا،... الهيئة تريد خصخصة القطاع، ونحن نريد الاحتفاظ به، وهذا شيء طبيعي". مضيفاً: "لا تستطيع الهيئة أن تقتلنا لكي ترثنا، إذ يجب أن تنتظر موتنا".

والقضية هنا ليست كما يصفها **د.يوسف**، ولا تتضمّن لا "أظافر" ولا "قتل" ولا "ورثة"، كما ليس من حقّه الاحتفاظ بالقطاع ولا معارضة الهيئة في مبدأ يُطلق عليه صفة خصخصة، بينما هو عملياً تحرير، وهو إمّا أنه غير مطّلع على القانون 431، أو أنه يعرف تفاصيله ويتجاهلها.

كما ثمة أسئلة موضوعة برسم الوزير كما برسم الحكومة مجتمعة، فلماذا مثلاً لم تتمّ تسمية أعضاء إدارة شركة "ليبان تليكوم"؟ ولماذا لم يتّخذ قرار نهائي بشأن التحرير؟ ولماذا لم يقم بتطبيق قانون يستند أساساً إلى مبدأ التحرير، بينما قرارات الحكومة كلها تصبّ في خانة احتكار القطاع؟.

ومع أنّ **د.شحادة** مدرك بشكل جيّد للوضع غير المقبول الذي وصلت إليه الهيئة، إلاّ أنّه ليس من النوع الذي يُحبّ فتح "معارك" وهمية، ففي النهاية مصلحته هي مصلحة الهيئة والقانون 431، والهدف النهائي هو مصلحة اللبنانيين، لأنه من خلال إنشاء "ليبان تليكوم" يتمّ الحصول على مشغّل ثالث للاتصالات في لبنان، ومن خلال تراخيص تبادل البيانات تنتشر اشتراكات ذات مستوى نوعي للإنترنت؛ وبالتالي، الحصول على أسعار معتدلة تتناسب ومستويات الأسعار في المنطقة والعالم.

"لا رحمة السياسة"

لكن المسألة اليوم باتت تتخطّى "عدم تطبيق القانون" وأبعد من التعدّي على دور الهيئة المنظّمة للاتصالات، لأنّ المتضرّر من عدم تطبيق القوانين هو الاقتصاد اللبناني. وإذا كان الشعب وبعض ممثليه، كما وزارات ومؤسسات ومصالح الدولة، واقعة تحت "لا رحمة" السياسة وحسابات السياسيين، فإنّ هناك من يعرف ويرى ويفهم ما الذي يحصل. ففرض صراع ما بين وزارة الاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات ليس من مصلحة أحد، لأنّ الحدّ الفاصل بينهما في النهاية هو القانون. وعدم تطبيق القانون من جانب حكومات عدّة تعاقبت على إدارة شؤون البلد أيضاً ليس من مصلحة أحد. والأخطر بين عدم تطبيق القوانين وتلكؤ الحكومات هو عدم الاتفاق حتى اليوم وبعد عامين من مباشرة هيئة تنظيم الاتصالات، على مبدأ بسيط: هل نريد في لبنان تحرير قطاع الاتصالات أم لا؟ هل نريد من مؤسسات الدولة التي تدير أسوأ خدمات في الكهرباء والمياه والطرقات في المنطقة، أن تدير قطاع الاتصالات وتحتكره في زمن إلغاء الاحتكارات؟

حتى اليوم لا يبدو أننا أمام رؤية واضحة في هذا الموضوع. ثمة أصوات "مع" وأصوات "ضد" وبينهما فراغ وهدوء الذين لا ينتمون إلى هذا المعسكر أو ذاك.